

الطيران الروسي يستهدف النازحين في مدينة إدلب

مقتل 24 مدنياً بينهم 16 طفلاً

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 11 نيسان 2017

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة

ثانياً: التفاصيل

ثالثاً: المرفقات

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: المقدمة:

خضعت مدينة إدلب لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم جبهة فتح الشام منذ 28/ آذار/ 2015، ويقطن فيها حالياً ما لا يقل عن 320 ألف نسمة منهم نازحون من حلب وريف دمشق وحمص.

في 24/ أيلول/ 2015 خضعت المدينة لشروط هدنة أبرمت بشكل رئيس بين فصائل أحرار الشام –أحد الفصائل المشاركة في جيش الفتح– والنظام السوري، تنصُّ الاتفاقية على وقف كامل العمليات العسكرية والقصف الجوي على مدينة إدلب وبعض القرى التابعة لها مقابل عدة شروط من بينها السماح بإدخال المواد الغذائية إلى قرى الفوعة وكفريا ذات الأغلبية الموالية للنظام السوري، تمَّ خرق هذه الهدنة عدة مرات وقد استعرضنا أحد أبرز المجازر في تقرير ”القوات الروسية تحرق قرار مجلس الأمن 2254 وتقتل أهالي مدينة إدلب“

في 11/ حزيران/ 2016 تم الاتفاق على تمديد العمل بهذا الاتفاق ستة أشهر، لكن قوات النظام السوري خرقت في اليوم التالي الهدنة مجدداً واستهدفت سوق الخضار في المدينة؛ ما تسبب بمجزرة استعرضنا تفاصيلها في تقرير ”النظام السوري يغدر حتى بالهدن المحلية التي يعقدها“ وعادت القوات الروسية لاستهدافها السوق ذاته وخرقت الهدنة مجدداً في 10/ أيلول/ 2016 واستعرضنا ذلك في تقرير ”القوات الروسية تحرق هدنة مدينة إدلب“.

تخضع المدينة حالياً لسيطرة مشتركة بين عدد من فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام (تجمع مكوّن من تنظيم جبهة فتح الشام، وفصيل أنصار الدين، و3 فصائل من المعارضة المسلحة -لواء الحق، وجيش السنة، وكتائب نور الدين الزنكي-).



في هذا التقرير نوّثق ارتكاب طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي مجزرة في مدينة إدلب، معظم الضحايا كانوا من الأطفال، حيث قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي المدينة وشهود العيان وناجين من الحوادث، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير 3 شهادات، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير دون أن نقدم أو نعرض لهم أية حوافز كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكر الانتهاك، وتم منح ضمان بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتحققنا من صدقيتها، حيث أظهرت آثار الدمار الكبير الذي تسبب به القصف، إضافة إلى صور تظهر ضحايا من الأطفال وتحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخ احتياطية على أقراص صلبة، ولمزيد من التفاصيل نرجو الاطلاع على منهجية عملنا العامة.

أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجوم أو حتى قبله. ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: التفاصيل:

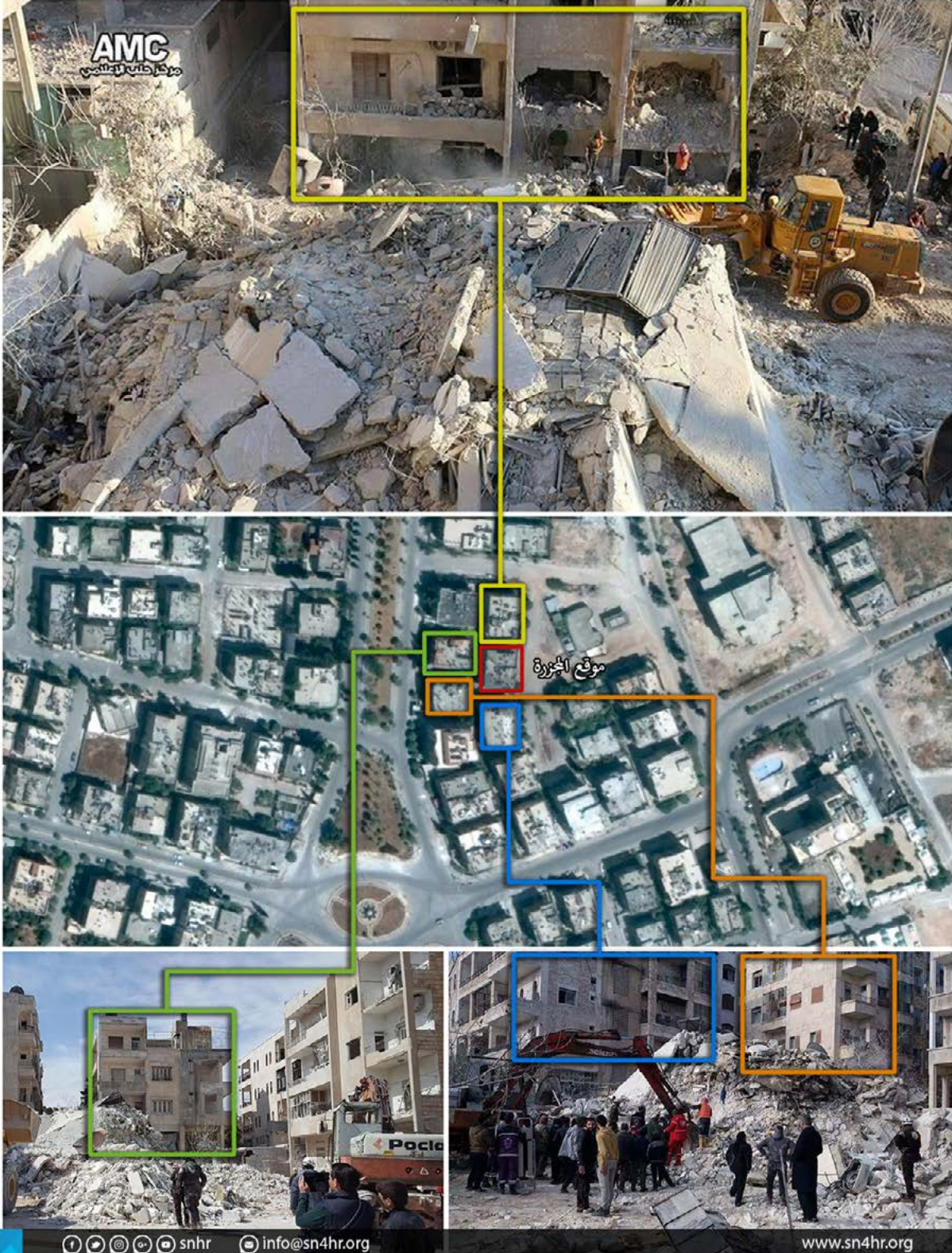
الأربعاء 15/ آذار/ 2017 قرابة الساعة 03:25 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخين بفارق أقل من 5 دقائق استهدفا موقعين متقاربين، استهدف الأول بناءً سكنياً من عدة طوابق في حي القصور في الأجزاء الجنوبية من مدينة إدلب؛ ما أدى إلى مقتل 24 مدنياً، بينهم 15 طفلاً و1 رضية، و6 سيدات (أنثى بالغة) معظمهم نازحون من ريف حلب، إضافة إلى دمار كبير في المبنى، بينما سقط الصاروخ الثاني على بعد قرابة 100م من المبنى السكني ذاته.



صورة تظهر موقع البناء السكني الذي قصفته طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية في حي القصور بمدينة إدلب

موقع البناء السكني الذي قصفته طائرات ثابتة الجناح نعتقد أنها روسية في
حي القصور بمدينة إدلب، الأربعاء 15 آذار 2017

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

أظهر مقطع مصوّر بثته شبكة بلدي الإعلامية عملية انتشار الضحايا من تحت الأنقاض بعد غارات نعتقد أنها روسية على حي القصور في مدينة إدلب.

كما أظهر مقطع مُصور بثه مركز المعرفة الإعلامي حجم الدمار الكبير الذي أحدثه القصف وقال فيه أحد عناصر منظمة الدفاع المدني أنه تم انتشار عدد كبير من الجرحى من تحت الأنقاض معظمهم من النساء والأطفال.

صورة لأطفال الطبيب محمود السايح الذين قضاوا في المجزرة

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 وقرار مجلس الأمن 2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام الروسي تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.



• إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

• توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، باعتبارها نفذت من قبل قوات نعتقد أنها روسية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

